مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(07)، العدد (01)، (جوان -2022)، ص 563-576
ISSN: 2602-5566 EISSN:2716-8999

الحاكم والمحكوم في التنظيرات الأولى

The ruler and the ruled in the first theories

محمد رزين[1] *

[1]جامعة الجيلالي ليابس -سيدي بلعباس (الجزائر)، rezine.mohammed@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2021/10/15 **تاريخ القبول:2022/02/07**

ملخص:

ساهمت التنظيرات الحديثة في إثراء مجال بحث إشكالية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، إلا أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة البحث والتفصيل في الجهود الأولى للتنظير في إشكالية هذه العلاقة والتي كان من ورائها فلاسفة ومنظرين لا تزال أفكارهم مؤثرة إلى يومنا هذا بطريقة أو بأخرى و بشكل متفاوت من مجال لآخر، كأفكار الفلاسفة الثلاث الكبار: سقراط، أفلاطون، أرسطو وما قدموه من تأسيس للفكر البشري خصوصا في مجال السياسة والعدالة و المواطنة وفن الحكم، و أفكار السوفسطائيين، و كذا أفكار المؤرخ نيكولا ميكيافيللي وما قدمه من ترسيم جريء و صريح لطبيعة العلاقة بين الحكام والشعوب في ضوء قراءته لتاريخها.

تحاول المقالة أن تستعرض تنظيرات هؤلاء المفكرين لغرض ضبط المفاهيم الأساسية التي تتأسس عليها، ومن ثمة توفير إضافة بحثية جاهزة للبحوث والدراسات التي تتعلق بهذه الإشكالية.

الكلمات المفتاحية: مواطن؛ حاكم؛ عدالة؛ سلطة؛ مجتمع.

Abstract:

Modern theories have helped to enrich the field of research on the problematic relationship between the ruler and the ruled, but it should be noted the need for research and detail in the early efforts to theorize the problematic of this relationship, which was to l origin of philosophers and theorists. . Their ideas are still influential to this day in one way or another and in varying degrees of field on the other hand, like the ideas of the three great philosophers: Socrates, Plato, Aristotle, and their humanist intellectual foundations, in especially in this policy area. , justice, citizenship, the art of governing and the ideas of the Sophists, as well as the ideas of the historian Nicolas Machiavelli and his bold and frank description of the nature of the relationship between rulers and peoples in light of his reading of his story.

The article attempts to approach the theories of these thinkers in order to verify the basic concepts on which they are based, then to present a ready-to-use research that complements the research and studies related to this issue.

Keywords

Citizen; Governor; Justice; Authority; Community.

* المؤلف المرسل.

1-مقدمة:

تطرق العديد من الباحثين والمفكرين لموضوع الاتصال السياسي وإشكالية العلاقة ما بين الحاكم بالمحكوم، وهي العلاقة التي يدخل في تشكيلها مجموعة من العناصر لعل من أبرزها: دائرة النظام السياسي (الممثلة بشخص الحاكم)، دائرة النظام الاجتماعي وما تفرزه من قيم ومعايير، وسائل وأساليب التواصل وتبادل الرسائل السياسية، شكل ومضمون اللغة المتبادلة، الخصوصيات الثقافية.. إلخ. وبالعودة إلى الجذور الأولى للتنظير في هذه الإشكالية نجد مجموعة من المفاهيم كانت المدخل الأساسي لتحديد هذه العلاقة وهي المفاهيم التي تطرق لها الفلاسفة الثلاثة الأوائل: سقراط، أفلاطون، أرسطو، كما نجد نيكولا ميكيافيللي باعتباره أول من نظر بشكل جريء وصريح لهذه العلاقة. إذن نتساءل عن أهم الأفكار التي قدمها هؤلاء المنظرين حول علاقة الحاكم بالمحكوم، وعن أبرز المفاهيم التي اعتمدوا عليها في التأسيس لهذه العلاقة؟

2- المحاورات في كتاب الجمهورية لأفلاطون:

تظهر التنظيرات الأولى لما يتعلق بالدولة والحاكم والرعية في كتاب الجمهورية+ لمؤلفه أفلاطون Plato (427- 347 ق.م). ويتضمن الكتاب مجموعة من المحاورات _حول العدالة، المدينة السعيدة، دستور المدينة، الفضائل، المثل، الحكومات الدنيا وغيرها من المواضيع الفلسفية_ لعدد معتبر من الفلاسفة على رأسهم سقراط. سنعرض لأهم الأفكار التي تضمنت الكتاب، والتي تدخل في تشكل علاقة الحاكم بالمحكوم.

بداية يرى سقراط Socrates (470-399 ق.م) من خلال ما أورده أفلاطون (د.ت/2017) أن الدولة نتاج أفراد أهاليها، وبالتالي يعود فهم الدولة إلى فهم سجية أفرادها. والدولة بذلك تتشكّل بناء على شكل العلاقات ومضمون الفكر السائدين داخل المجتمع. ويشير سقراط بذلك إلى خمسة أنواع أساسية للحكومات كلها تأتي نتاجا لأفراد أهاليها كما ذكرنا، وهي بالتفصيل:

- الحكومة الأرستقراطية Aristocracy: و التي تعني حكم الأفضل الذي يتم بواسطة الطبقة الذهبية التي تمثل خيرة المواطنين، و التي تتميز باعتبار كبير داخل المجتمع. ويعتقد سقراط أن الحكومة الأرستقراطية هي حكومة أفضل الدول وأسعدها، وهي حكومة كاملة مثلها مثل الأرستقراطي الذي يصفه سقراط بالفرد الكامل، والأربع حكومات المتبقية هي حكومات دنيا.
- الحكومة التيموكراسية Timocracy: تنحدر هذه الحكومة من حكومة الأرستوقراطيين وتأتي نتاجا لها، إذ يصبح الشرف والثروة هما أساس ممارسة الحكم.
- الحكومة الأوليغاركية Oligarchy: وهي حكومة تأتي نتاجا للحكومة التيموكراسية انحدارا لها كما يتصور سقراط إذ يرى أن الأوليغاركي هو ابن التيموكراسي و أن أبناء الطبقة الأرستقراطية و قد أغرتهم ممكنات السلطة من الاعتزاز بنسبهم يحولوا ما ورثوه عن آبائهم الأرستقراطيين إلى وسيلة

للسيطرة على الشعب. وتعرف الأوليغاركية على أنها حكم الأقلية النافذة بحكم ما تملكه من مال ونسب وسلطة، وهي تنحدر من العائلات المسيطرة في المجتمع.

- الحكومة الديمقراطية Democracy: و تعني حكم الشعب بطريقة مباشر أو بطريقة غير مباشرة من خلال ممثلين. ويرى أرسطو أن الديمقراطية تستدعي تطرفا في الحرية.

+ الكتاب يهدف إلى التنظير لنظام يقوم على العدالة. لقد كان دافع أفلاطون لكتابة هذا الكتاب هو إعدام أستاذه سقراط مستلهما من هذا الأخير أسلوبه في الحوار وتوليد الأفكار.

- الحكومة الاستبدادية Authoritarian: وهي الحكومة التي تنتج عن التطرف في الحرية الذي تتميز به الحكومة الديمقراطية، إذ يؤدي سوء فهم الحرية وسوء ممارستها إلى ظهور فعل الاستبداد الذي يمارسه مستبد واحد يتزكى بفعل ظهوره كبطل للأمة في وقت النزاع. ويصف سقراط هذه الحكومة بأشد الحكومات تعسا وشقاء، كما يصف المستبد بأنه الابن الحقيقي للديمقراطي.

وقد جرت المحاورة التي دارت بين مجموعة من الفلاسفة وعلى رأسهم سقراط إلى مناقشة نقطة جوهرية في علاقة الحاكم بالمحكوم بالحديث عن موضوع العدالة. إذ ذهب ثراسيماخس إلى أن العدالة (الشرائع والقوانين) في الأصل هي ما يحقق المنفعة للأقوى، وبالتالي فإن عدالة الدولة هي منفعة الحكومة لأن الحكومة هي ما يمثل العدالة داخل البلد وبالتالي هي التي تضمن المنفعة للرعية "ومن عرج عن ذلك عاقبوه كمجرم ضد العدالة والقانون "(أفلاطون، د.ت/2017، صفحة 30). في حين يصل سقراط بالبرهان إلى أن فن الحكم يستدعي مراعاة مصلحة المحكوم ذلك أن هذه المصلحة هي الضامن الوحيد لمصلحة الحاكم، ذلك أن إهمال مصلحة الرعية يعود بالضرر على مصلحة الأقوى (الحاكم). هذا الطرح كان سقراط قد رافع عنه بحكمة كبيرة وبنقاش فلسفي مولد للأفكار والمنظورات الراجحة وباستدراج من شأنه أن جعل من ثيراسيماخس يذعن ويسلم بصواب ما أدلى به سقراط.

ويشير سقراط على تنظيرات فريقه من الفلاسفة أنها ينبغي أن تخدم كل مكونات المجتمع وتراعي منفعتها قائلا: " ليس إسعاد الحكام غرضنا، فغرض الشارع الخاص إسعاد طبقات السكان الثلاث: الحكام، المنفذين، والمنتجين " (أفلاطون، د.ت/2017، صفحة 123). يقول سقراط:' 'إن الدولة تشبع أبناءها، فلا نطمع بترقية الدولة إلا بترقية أبناءها" (الميناوي، 2012، صفحة 30).

لقد رافع سقراط في محاوراته من أجل مبدأ المساواة بين الأفراد " الأرجح أن تكون جمهورية مستحبة، فوضوية، ملونة، تعامل جميع الأفراد بالمساواة، سواء كانوا متساوين أم لا " (أفلاطون، د.ت/2017، صفحة 280).

ويظهر أن رأي السوفسطائيين في علاقة الحاكم بالمحكوم قد تحدد من خلال منظورهم للعدالة وكذلك منظورهم للأخلاق. فالعدالة وفقهم تعتبر نسبية من شعب لآخر" باختلاف القوانين

التي تقوم على أساس التعاقد والاتفاق " (بلحنافي، 2018، صفحة 66). إذ تشكّل العدالة وما يأتي تحتها من قوانين ونصوص ملموسة مجالا لسلطة الحاكم على الرعية. إذ نعتقد هنا أنه كلما تناسبت القوانين مع أعراف الناس وتوجهاتهم كلما أكد ذلك على وجود مجال مشترك بين نظام الحكم والرعية.

ولقد تكلم السوفسطائيون Sophists (منذ حوالي القرن الخامس ق.م) في الأخلاق باعتبارها قيما كبرى تشكل فكر الرعية وضوابط أساسية تدخل في تشكيل العلاقة بين الحاكم والمحكومين، يشير محمد زكريا توفيق (2012) إلى تصور السوفسطائين كون أن الأخلاق لا تعدو أن تكون مجرد مجموعة من القرارات والضغوط التي يفرضها مالكي السلطة على بقية الشعب، وهذا ما جاء على لسان ثراسيماخوس في المحاورات التي قدمها كتاب الجمهورية لمؤلفه أفلاطون. إذن الكلام عن الأخلاق باعتبارها قيما لابد أن تتحلى بها الرعية هو كلام قد تم مناقشته وضبطه من طرف رفاق سقراط، كون أن الأخلاق بالحديث عنها في سياق العلاقة بين الحكام والمحكومين ليست إلا وسيلة لحمل الرعية على الانصياع لقرارات الحكام.

أشار أفلاطون في كتابه الجمهورية إلى أن سقراط قد توصل إلى المدينة الفاضلة التي تتشكّل من خلال ثلاثة طبقات متباينة عن بعضها البعض، وهي: طبقة الحكام التي يشترط أن يكونوا فلاسفة حكماء أو حكماء متفلسفين، اشترط هذا ليكون الحكم رشيدا وذو فضيلة. وتمثل هذه الطبقة فضيلة الحكمة، ثم طبقة المنفذين الميدانيين من جند وحرس وتشكل هذه الطبقة فضيلة الشجاعة، ثم طلبة ثالثة وتشكل غالبية المجتمع وهي طبقة الحرفيين والصناع والزراع. هذه الطبقة بعيدة عن الحكمة وغير قادرة على الحكم. وبالتالي هي ملزمة بالامتثال للقوانين التي تفرض عليها من الطبقة الحاكمة. وتمثل هذه الطبقة فضيلة اعتدال الشهوات عند الفرد. وبالتالي فإذا تحكم العقل _وهو ما يمثل الحاكم_ في شؤون النفس ومكوناتها من روح وشهوة، كانت النتيجة هي الحكم الراشد، حكم الأخلاق. يقول محمد زكريا توفيق: " بما أن المدينة أو المجتمع، صورة مكبرة للنفس البشرية، كما يقول سقراط، لذلك يمكننا القول بأن النفس البشرية تتكون من ثلاثة أشياء أيضا. العقل والروح والشهوة. العقل دائما نجده معارضا للشهوة (..) يقول سقراط أنه إذا تغلبت الشهوة على الروح، أصبح الإنسان شهواني الطبع. وإذا تغلب العقل على الروح، أصبح الإنسان عقلاني. فضيلة العقل هي الحكمة، وفضيلة النفس هي الشجاعة، وفضيلة الشهوة هي الاعتدال." (ديوان العرب، http://www.diwanalarab.com)، أما فضيلة العدالة فمرتبطة بكل المجتمع، و دعا لفصل مهام الطبقات (الميناوي، 2010).

إذن الحاكم في فلسفة أفلاطون ينبغي أن يكون فيلسوفا حكيما، وهو بذلك إما فيلسوفا حكيما وصل إلى الحكم أو حاكما يصبح فيلسوفا وفي كلتا الحالتين فإن الهدف واحد هو: نظام حكم الفيلسوف الملك.

يشير الميناوي (2010) في اشتغاله على كتاب جمهورية أفلاطون، إلى أن أفلاطون كان يسعى إلى تحقيق سعادة الشعب في جمهورية الحرية والرفاه، وهو ما تصوره إذ ما أسند الحكم للحكيم، أي إذا ما اشتغلنا على تربية الملك الفيلسوف. يقول الميناوي "وهكذا نجد أن الفلاسفة بعامة، بعد أفلاطون يعطون لرأس الدولة الأهمية القصوى " (ص 11). ويشير حاتم حميد محسن (2016) إلى أن الحكام عند أفلاطون ملقاة على عاتقهم مسؤولية توحيد الجماعة على أمل تأسيس مجتمع مدني قوي. و الحاكم يولد حكيما، " وقصد به أن يكون في موقع الحاكم"، وهو بذلك مختار طبيعيا بسبب حكمته المتأصلة.(شبكة النبأ، https://annabaa.org).

ويشير Bertrand, J في مقاله حول Le citoyen des cités platoniciennes (2000) إلى أن المواطنة التي نظر لها أفلاطون لا تتعدى كونها حالة طارئة تستخدم كأداة قانونية من قبل المجتمع، يمكن أن تمنع الصراع الاجتماعي.

لقد رافع أفلاطون من أجل حياة الخير التي يتغلب فيها الإنسان على غروره الداخلي ويمتثل لنظام الجماعة الذي يتوقف على اعتمادية الناس على بعضهم البعض في معيشة حياتهم، هذه الاعتمادية التي يتوقف عليها المجتمع وتتوقف عليها الحياة.

يشير مانويل كنول أستاذ الفلسفة بالجامعة الألمانية التركية (2020) إلى أن الجمهورية التي تضمنها كتاب أفلاطون غير موجودة في العالم الحقيقي بل موجودة فقط في عالم الأفكار وهي بذلك نموذج إلهي.

نشير أخيرا إلى أن فلسفة سقراط وأفلاطون قد في علاقة الحاكم بالرعية قد ارتكزت على المنظور الأبوي، الذي يتصور أن علاقة الحاكم بالمحكوم ينبغي أن تحاكي علاقة الأب بأبنائه. والسيد بعبده، والعقل بسائر الجسد.

3- تنظيرات المعلم الأول أرسطوAristotle (384-322 ق.م):

تتضح ملامح العلاقة بين الحاكم والمحكوم في تنظيرات أرسطو من خلال بعض المفاهيم التي تكلم عنها في كتابه السياسات، وتتمثل هذه المفاهيم في: الأسرة، الدولة، المواطن، العدالة، المجتمع المدني، السياسة، النظام السياسي، الحاكم، السيد والعبد.

لقد تأثر أرسطو بأفلاطون، ولكنه استطاع أن يذهب مذهبا مختلفا كليا عن أستاذه. يقال أن أفلاطون رفع الفلسفة إلى السماء أي جعلها مثالية، أما أرسطو فأنزلها إلى الأرض، أي جعلها واقعية. وهو بذلك أبو المادية على مدار تاريخ الفكر الإنساني.

في البداية نشير إلى أن أرسطو قد أعطى للأسرة وأفراد المجتمع من مواطنين أهمية كبيرة في حياة النظام ككل، فقد جعل للمواطن الفرد دورا فاعلا داخل الدولة باعتباره لبنة أساسية لها.

يبدأ النظام عند أرسطو أساسا من الأسرة باعتبارها أول مؤسسة فعلية يتهيكل فيها الأفراد "والخلية الأولى لبناء المجتمع أو الدولة، إنها الوحدة الإنتاجية للعالم القديم ويقول في ذلك من الضروري اجتماع كائنين " (صاري، 2018، صفحة 29). وينظر أرسطو (د.ت/1957) إلى الإنسان باعتباره حيوان مدني أو اجتماعي" يولد وهو مسلح بسلاحي الفهم والفضيلة" (ص 5)، بمعنى أنه عضو أساسي داخل الدولة. ويرى أن الدولة لا ينبغي فصلها عن المجتمع، فكل دولة مجتمع، وأن المجتمعات عموما ترمي إلى الخير، ذلك أن " كل مجتمع يتألف ابتغاء مصلحة". ويخلص أرسطو إلى الشأن العالي للمجتمع المدني الذي يعكس مسمى الدولة التي تراعي مصلحة رعيتها.

وتتألف الدولة عند أرسطو Aristotle (د.ت/1957) من أفراد، وهي جماعة مواطنين. غايتها هي الحياة الفاضلة. كما أن مظاهر الحياة الاجتماعية ترمي إلى غاية الدولة، وهي تمثل " اشتراك أسر وقرى في حياة كاملة قائمة بنفسها. وهذه الحياة هي العيش الرغيد الفاضل" (ص 141). وتظهر ملامح الدولة وتتشكل انطلاقا من المدينة التي تتيح حياة مشتركة ذات تنوع. يشير صاري (2018) إلى أن المدينة كانت تمثل مختلف لدى أرسطو، الاختلاف الذي يجعل من الدولة ذات قوة. وهي بذلك أساس وجود دافعية ارتباط الناس ببعضهم البعض وتكوينهم لعلاقات إنسانية واجتماعية تحقق لهم التعاون وتبادل المنافع. وبذلك يصبح للدولة غاية خيرة تتمثل في تحقيق المصلحة العامة للناس.

يتحدد مفهوم المواطن _باعتباره فردا حيويا داخل الدولة_ وفق منظور أرسطو بكونه كل من يشترك في القضاء والسلطة. يشير Joseph Zarri (2012) إلى أن أرسطو كان يسعى إلى تعريف المواطن بمعنى دقيق ومحدد وقد حدد هذا المفهوم بكل من يشارك في إقامة العدل أي أن يكون له دورا في سن القوانين، وبذلك فليس في وسع كل الناس ممارسة وظيفة المواطنة فالطبقة الميكانيكية على سبيل المثال مستبعدة من المواطنة بحكم أنها لا تملك الوقت لممارسة هذه الوظيفة النبيلة. وتأتي الدولة وفق أرسطو عبارة عن جماعة تتشكل من أمثال هذا المواطن" قادرة، بوجيز القول، على الاكتفاء الذاتي في مرافق الحياة " (د.ت/1957، صفحة 118). وبذلك فالمواطن عند أرسطو يمثل العنصر الأساسي للمجتمع، وهو الإنسان الحر المدني، وليست الولادة أو الإقامة في المدينة بكافيتين حتى يكون المرء مواطنا (صاري، 2018). إذن، يعطي أرسطو أهمية للمواطنين من أجل تحديد مفهوم الدولة. فالمواطن هو العنصر الأساس الذي تتأسس عليه الدولة. وهو ما يعطي شرعية للحاكم. إذ تتحدد مهمة الحاكم وأهميته انطلاقا من وجود هذا المواطن.

أورد Agnès Bezevengui أن P. Aubenque (1989) قد أشار إلى نقطة جوهرية في فلسفة أرسطو مفادها أن تحقيق المواطن الفاضل لا يتم إلا نتاجا لقوانين جيدة و هذه الأخير بدورها تحتاج إلى مشرع فاضل، و هذه العملية برمتها تعتبر تجريبا.

ونظرا لأهمية المواطن وأفراد المجتمع في تنظيرات أرسطو فإنه يصبح للعدالة نصيبا معتبرا من التنظير باعتبار كونها فضيلة اجتماعية ينتج عنها مواطنا فاضلا، إذ أنها تعتبر " قاعدة وغاية العمل السياسي في الوقت نفسه. فهي أساس سعادة الفرد والدولة بما أنها تكفل استقرار الحكم وحسن سير النظام" (بلحنافي، 2018 صفحة 68). وبذلك يمكن اعتبارها بمثابة ميزان لوجود التوافق من عدمه بين الحاكم ورعيته. فالعدالة عند أرسطو تكاد تكون مؤشرا لمدى وضوح التوافق ما بين المجتمع والنظام السياسي. وهنا نفصل بأن العدالة لا تتمثل فقط في المعنى التقليدي الذي يغذي الكلمة، بل تصل إلى حدود العدالة في تقسيم الثروة، والعدالة في الحقوق بغض النظر عن خصائص كل طبقة من طبقات المجتمع ومؤهلاتها. إلا أن أرسطو ينظر إلى العبودية على أنها من شؤون الطبيعة و سننها، وهذا الاعتقاد يظهر من ناحية انسياق الفيلسوف وراء التقاليد التي كانت سائدة إلا أنه من ناحية أخرى وإذا ما رجعنا إلى السياق التاريخي و الثقافي و السياسي الذي قيل فيه هذا الكلام يمكن أن يُفهم على أنه ليس اعتقادا بقدر ما هو تصور واقعي بعيد عن المثالية. يقول أبو حامد عن النظرية الاجتماعية لأرسطو أنها نظرية تقوم برمتها على لا مساواة طبيعية بين البشر ذلك أن:" المساواة الحقيقية تكمن في مراعاة هذا التفاوت، بحيث يعطى غير المتساويين حقوقاً غير متساوية، ويعطى المتساوون حقوقاً متساوية" (العربي الجديد، https://www.alaraby.co.). لقد ركز أرسطو على اللامساواة في نظريته العامة عن الدولة والحياة المشتركة التي يتقاسمها عموم الناس بحكم اختلاف الوظائف وتفاوت القدرات العقلية والعملية عند الناس، وعن هذا المنظور يشير صاري (2018) إلى واقعية التصور الأرسطي. نشير إلى أن أرسطو (دت/1957) قد ركز على فكرة حصول المنفعة المتبادلة في كل أشكال العلاقات إذ يرى أن منفعة الجزء والكل واحدة، بمعنى أن منفعة السيد والمسود، واحدة لا تنفصل ويقول أرسطو: " إلا أنها إذا فسدت (العلاقة) عادت بالوبال على السيد والمسود (..) ولذا فالعبد والسيد إن ربطتهما صلة طبيعية، مصلحة مشتركة وصداقة متبادلة. وعكس ذلك لمن جمعهم الشرع والعنف، لا رباط طبيعي " (ص 20). وفي نفس المكان من المرجع يشير المترجم على الهامش إلى أن أرسطو قد أظهر رفقه بالعبيد وعطفه عليهم حين ذهب باقتراح وعد العبد بحصوله على حريته كمكافأة لحسن صنيعه.

ويشير Marty Sulek (2010) إلى أن أرسطو يميز بين نوعين من العبودية: عبودية طبيعية نتيجة لعدم قدرة العبد على التصرف بطريقة فضلى لعيب في عقله أو جسده، وعبودية غير طبيعية يدينها أرسطو لأنها ناتجة عن الاستعباد بالقوة في حالة استلاء الحروب أو في حالة عدم القدرة على تسديد الديون.

ويصل أرسطو بكلامه عن العدالة إلى المجتمع المدني _الذي يعتبر مساحة للمشترك بين دائرة الطبقة الحاكمة و دائرة المجتمع_ باعتبار أن العدالة تمثل نظاما للمجتمع المدني و الذي

يبتغى منه صالح الأعمال لا مجرد التآلف كما أشار أرسطو في كتابه السياسات (د.ت/1957)، ويقول أن: " كل الذين يساهمون مساهمة أوفر في إنشاء مثل ذلك المجتمع المدني، يشتركون في امتيازات الدولة اشتراكا أوفر، و يبذلون في ذلك الاشتراك ما ماثلهم أو فاقهم في الحرية والمحتد، وقصر عنهم في الفضيلة المدنية أو من علاهم بثروته و انحط عنهم بفضله " (ص 142). وهنا يصبح للمجتمع المدني مساحة لتحقيق المواطن الفاضل والذي يتفاضل عن غيره من الذين لا فاعلية لهم داخل هذه المساحة.

يشير Marty Sulek (2010) إلى أن أرسطو باعتباره أول من تكلم عن المجتمع المدني كان قد تناول المفاهيم الثلاثة التي يتطرق إليها العلماء اليوم عند حديثهم عن نظرية المجتمع المدني، وتتمثل هذه المفاهيم في: الحياة النقابية، المجال العام، والمجتمع الصالح.

وفي فصل (فضيلة المواطن الصالح والرجل الصالح) من كتابه (دت/1957) يربط أرسطو بين المواطن الفاعل والنظام السياسي ذلك أن النظام السياسي يمثل شركة وأن فضيلة المواطن ينبغي أن تهدف إلى النظام السياسي، فما الحكم السياسي في الأخير إلا تنسيق للسلطات داخل الدولة، ولعل المجتمع المدني الذي يمثل مساحة يشترك فيها المواطنون أحد أنواع هذه السلط. ويعتبر أرسطو أن أخطر السلطات شأنا هي حكومة الدولة، والتي تعطي في حالة حكم الشعب سلطة عليا للشعب، وعلى العكس من ذلك في حالة حكم الأقلية.

يشير أرسطو (د.ت/1957) إلى صواب و فاعلية النظم السياسية التي تتوخى المصلحة العامة، وخطأ النظم السياسية التي لا تتوخى إلا مصلحة طبقة الحكام ذلك أنها نظم تستعير نموذج سلطة السيد و العبد "في حين أن الدولة اشتراك أحرار " (ص 133)، و المواطن يمثل المشترك في كل من السلطة و الطاعة، و " عندما تكون السياسة قائمة على المساواة بين المواطنين و على تكاتفهم يقبل أفراد الدولة أن يتولوا أحكامها بالتناوب" (132)، و يقول : " وكأني بولاة الأمور مصابون بمرض مزمن، لا يأتي لهم دوام النجاة منه، إلا إذا لبثوا في الحكم " (ص 133).

لقد تحدث أرسطو عن السياسة باعتبارها فن خطير ومجال مركب _يظهر من خلاله بوضوح طبيعة وواقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم_ وجعل لها مرتبة سامية على مختلف العلوم والفنون، كما أنه خصص لنظم الحكم وأنواع الحكومات رصيدا من الكلام. يشير أبو حامد (2015) إلى أن أرسطو قد أكد على أن السياسة الحقّة هي المبنية على الأخلاق وإرادة الخير، وأن الدولة الفاضلة هي " التي تشكل وسطاً بين ارستقراطية المال وديمقراطية الشعب، ففضّل حكم الطبقة الوسطى، "التيموقراطية"، ولم يرَ في الديمقراطية الخير دائماً ". (العربي الجديد، https://www.alaraby.co.). وهو بهذا قد ذهب مذهبا واقعيا يقوم على أساس الموازنة بالأخذ من المزايا التي تتوفر عليها الحكومة التيموقراطية التي تتوسط حكومتين تشكلان طرفي نقيض، وهذا ما يجعله يتفق مع

سقراط في جزئية أن للديمقراطية نتاج يخرج الدولة عن الحكمة والمقاصد العليا، وفي ذات الوقت لا يتفق مع سقراط في أفضلية حكم الطبقة الأرستقراطية.

وعن مواصفات الحاكم يرى أرسطو (د.ت/1957) بداية أنه لا بد من جود قيادة وانقياد في شتى مجالات الحياة، ذلك أن كلا من القيادة والانقياد ضروريين ونافعين لتبادل المصالح، ولكن مع الإشارة إلى أنه لا تصلح للرئاسة كل الكائنات، فمنها "ما يفرز منذ نشأته للرئاسة، ومنها ما يفرز للخضوع. والرؤساء كالمرؤوسين أنواع شتى. والرئاسة تكتسب جودة من جودة المرؤوسين. فمن هذا القبيل الترؤس على الإنسان خير منه على الحيوان. وحيث يتكاتف رئيس ومرؤوس يأتيان عملا مجديا"(ص 14).

وتشير بلحنافي (2018) في هذا المضمار إلى أن أرسطو قد سلم بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال خلق حاكم يتصف بالكمال. والدليل على ذلك هو حاجة الحاكم الدائمة للقانون.

في الأخير نشير إلى أن أرسطو يعطي أهمية بالغة للتوافق الذي ينبغي أن يحصل بين الرأس والجسم، هذا التوافق الذي يحقق سلامة البنية ووحدة المصلحة والمنفعة.

4- قراءة ميكيافيللي Machiavelli لتاريخ الحكام والشعوب (الغاية تبرر الوسيلة):

ظهرت أفكار ميكيافيللي Machiavelli في كتابه الأمير الذي كتبه ليقدمه كهدية إلى لورنزو إبن لبيرو دي ميديشي سنة 1519، ولكنه لم يطبع إلا بعد خمس سنوات من وفاة مكيافيللي عام 1532. ويقدم ميكيافيللي في كتابه الأمير (د.ت/2004) مجموعة من الاستشارات والتدابير للأمير، والتي تمكنه من التسيير الدولة وحكم شعبه بعيدا عن هامش الوقوع في الخطأ الذي يكلف غاليا.

يعتقد ميكيافيللي (د.ت/2004) أنه حتى يحصل الإنسان على المعرفة بطبيعة الشعب ينبغي له أن يكون أميرا، وأن معرفتك لطبيعة الأمير تقتضي أن تكون أحد رعيته. هنا يبرز ميكيافيللي نظرته المرتكزة على ترك المسافة بينك وبين الشيء للتمكن من إدراكه، ويضرب في هذا مثلا بالرسام الذي يتخذ من المنحدر أرضية ليستطيع تصوير الجبال، ويتخذ من المرتفعات أرضية لتصوير الوديان والمنخفضات. وتبدو هذه حجته العقلية لتبرير مدى أهمية كتابه "الأمير" الذي تكلم فيه عن الحكام والأمراء وهو الذي خالط الناس البسطاء وتقمص نظرتهم للحكام، وتكلم فيه عن اتجاهات الشعب وطبائعه وهو الذي كان قريبا من الأمراء ومستشارا لهم. وعلاوة على هذا يعتمد ميكيافيللي على التاريخ لتبرير جل الاستشارات اللاأخلاقية التي تقدم بها في كتابه.

ويذهب ميكيافيللي (د.ت/2004) إلى اعتبار أن ممارسة التسلط للسيطرة على الشعوب منهجا دوليا قد ثبتت نجاعته تاريخيا، وهو بذلك يجيز الاستحواذ على الحكم بالقوة حتى وإن كان هذا الحكم استعماريا مباشرا وليس فقط بحكم حاكم لشعبه الذي ينتمي إليه، وهذا ما أشار إليه في باب الأنواع المختلفة للحكومات. كما يرى ميكيافيللي (د.ت/2004) أن إذعان الشعوب لحكامهم

يأتي إراديا، وهذا الإذعان يغذيه اعتقادهم أن الحكام سيعملون على تغيير أحوالهم وظروفهم إلى الأحسن.

وعن الأنواع المحتملة للحصول على الحكم فيشير ميكيافيللي (د.ت/2004) إلى الإمارة المدنية، وهي التي يحصل فيها الحاكم على الحكم بناء على رغبة المواطنين، وهذه الحالة يرى أنها لا تحصل إلا بحسن الطالع. ويظهر أن هذه الإمارة التي أشار إليها لا تعني حكم الشعب الديمقراطي، بل تعني حصول الحاكم على الشرعية الشعبية وهي الشرعية التي ستمكنه من الانفراد بالحكم المطلق. وهنا يشير بن علي (2018) إلى أن ميكيافيللي لم يتطرق إلى الحكم الجمهوري الذي يكفل حرية الناس بشكل كبير، لأن هذا النمط كان يبدو في ظل ذلك الواقع بعيد المنال على عكس الإمارة التي تتعارض مع الحكم الجمهوري والتي يسهل الوصول إليها من خلال أحد العوامل _التي ثبتت تاريخيا وفق قراءة ميكيافيللي_ والتي تتمثل في: استعمال القدرة والقوة أو عن طريق الحظ أو عن طريق المكر أو عن طريق مساعدة المواطنين.

يرى ميكيافيلي (د.ت/2004) أن كل دولة أو مدينة يوجد بها طبقتين متعارضتين على الدوام، طبقة الشعب، والطبقة الأرستقراطية. ويفضل ميكيافيللي أن يكون الحاكم حاكما بمساعدة الشعب لا بمساعدة الطبقة الأرستقراطية، لأنه في الحالة الأولى سيتمكن من التفرد بالسلطة المطلقة، أما في الحالة الثانية فانه سيتعرض لمشاكل وعراقيل في سبيل الحفاظ على سلطانه. يقول ميكيافيللي: " والأمير مضطر للحياة بين أفراد الشعب دون حاجة للطبقة الأرستقراطية، فبإمكانه أن يوجدها، أو أن يقضي عليها في أي وقت، وأن يحسن من مركزها في المجتمع، أو يجردها منه كما يحلو له " (ص 57). وهنا يشير بن علي (2018) إلى أن فكرة الدولة عند ميكيافيللي في الأساس تنشأ عن حياة التعاون بين الأفراد لتوفير متطلبات الحياة، أو تنشأ نتاجا لسلطة قهرية يمارسها الأكثر قوة على البقية، وهذا ينتج بدوره زعامة "بعد هذه النشأة تظهر المطالب الرامية إلى سن القوانين وتنظيم أمور الحياة في سبيل العمل على خدمة المصلحة العليا للبلاد " (ص 190).

ويضع ميكيافيلي مجموعة من القواعد قدمها في شكل نصائح في ضوء قراءته للتاريخ، يحدد بها علاقة الحاكم بالرعية وهي العلاقة التي يبقى هدفها الأسمى هو حماية الدولة واستمرارية حكم الأمير. ففي حال حصول الأمير على إمارة جديدة ينصح ميكيافيللي (د.ت/2004) بضرورة تأمين محيط الأمير ضد الأعداء، وذلك بتكوين الأصدقاء الأوفياء، وتأمين خشية الشعب منه وحبهم له، والقضاء على كل من قد يشكل مصدرا للخطر. "وأن يكون صارما وشفوقا في نفس الوقت، كريم الخصال واسع المدارك" وبذلك تكون له الغلبة إما بالقوة أو بالخديعة إذا استدعى، فالمهم أن الغاية _حماية الدولة_ هي التي تبرر الوسيلة، ولا وجود للمعيار الأخلاقي حينما يتعلق الأمر بشيء يحول بين الحاكم وغايته.

وينصح ميكيافيللي (د.ت/2004) بضرورة ربط حاجة المحكومين بحاكمهم، وهو بذلك يحث الأمير بالبحث عن مختلف السبل والوسائل التي تجعل من الرعية على الدوام في حاجة ماسة إليه، وحاجة المحكومين هذه هي من تبقي ولاءهم له قائم على الدوام. لأن الإنسان _وفق قراءة ميكيافيللي لتاريخ العلاقة بين الحكام والشعوب_ يميل لمن يغدق عليه بالنعم وبناء على ذلك فإن الأمير الحكيم الذي ينظر إلى كافة الأمور بعين قادرة على حسن التقدير لن يكون من الصعب عليه أن يرفع من روح مواطنيه عندما يبدأ الحصار وفي أثنائه لو كان يملك ما يكفي من مؤونة وسلاح" (ص ص 59. 62). وينظر ميكيافيلي (د.ت/2004) إلى أن قوة الحاكم ينبغي أن تنبع من داخله، وأنه ينبغي أن يكون هو مصدر الحماية لنفسه وشخصه من خلال أساليبه وطرقه وقدراته التي تضمن راحته وقوته، ولا ينبغي أن يكون الآخرون مصدرا لقوته التي يعتمد عليها ويرتاح لها. لأن مصادر الخطر حسبه تتمثل أساسا وبالدرجة الأولى في الشعب عموما والمقربين منه خصوصا، ثم ثانيا في القوى الخارجية. وهنا يشير بن علي (2018) أن الدولة القوية التي ينشدها ميكيافيللي، هي الدولة التي يتكيف فيها الحاكم حسب الظروف السياسية العامة بلباقته التي تحقق للحاكم غايته.

و ينصح ميكيافيلي (د.ت/2004) الحاكم بأن يحاول قدر استطاعته أن يشتمل على الكثير من الأخلاق المتناقضة كأن يكون محبوبا و مهابا في نفس الوقت، مع ترجيح أفضلهم للاتصاف بها في حالة تعذر اشتماله عليها. وفي هذا المثال يفضل ميكيافيللي صفة المهابة، لأنه استنتج من خلال قراءته للتاريخ أن البشر "ينكرون المعروف ويحبون المراوغة في الحديث ومرائين" (ص 85). والأمير يفضل له أن يوصف بالرحمة على أن يوصف بالشدة، كما ينبغي له أن لا يعبأ في حالة وصفه بالشدة، إذا كان لهذه الشدة نتاجا إيجابيا لأن البشر كما يقول ميكيافيللي " يترددون في الإساءة إلى من يحبون أقل من ترددهم في إيذاء من يهابون. وذلك لأن الحب مرتبط بسلسلة من الارتباطات التي تتفكك عندما تؤدي غرضها وذلك بسبب أنانية الناس. لكن استخدام المهابة والخوف من العقاب طريقة صحيحة لا تفشل أبدا " (ص 87) ويقول أيضا: "إن الناس يحبون بمحض إرادتهم الحرة، لكنهم يخافون حسب رغبة الأمير، وعلى الأمير العاقل أن يعتمد على ما له من سلطان، وأن يسعى لتجنب ما يسبب له الكراهية المدمرة " (ص 88).

ولأن الناس عموما يشكلون انطباعاتهم وأحكامهم على مظاهر الأشياء وليس في عمقها، يحث ميكيافيلي الأمير بخداع رعيته من خلال إظهاره للرحمة والاستقامة والتدين أمامهم. كما يذهب ميكيافيلي (د.ت/2004) إلى ضرورة تكيف الحاكم مع المواقف والأحداث والأشخاص والظروف، من خلال الاتصاف بأخلاق مستمدة من قانون الغاب كأن يتصف بحنكة ومكر الثعلب وشجاعة وهيبة الأسد، مشيرا إلى أن التاريخ قد علمنا أن الناس عموما يرضخون للأمر الواقع ويتقبلونه. وهنا يشير بن علي (2018) إلى أن ميكيافيلي لا يقيم وزنا للأخلاق في ممارسة السياسة، إلا في حالة

ما إذا كان لها معطى ملموسا، أو بوصفها عونا لتحقيق الغاية "ومن هنا يكون للسياسة السبق على كل قيمة أخلاقية، بل فساد السياسة في حد ذاتها يرجع إلى تدخل الأخلاق " (ص 206). وعن هذه التناقضات غير الأخلاقية التي ينبغي للحاكم أن يتصف بها وفق ما ذهب ميكيافيللي (د.ت/2004) يشير بن علي (2018) إلى أنها تمثل منظورا واقعيا بعيد عن التصور المثالي، وهو المنظور الذي أظهر طبيعة النفس البشرية. فالإنسان عموما يحاكي في سلوكاته اليومية بعض السلوكات والرواسب الشهوانية الحيوانية المبنية على قانون الشر والعنف والقوة والضعف والسيطرة والانتهازية والأنانية.

وعن أساليب التحكم في الجماهير بطرق لينة يحث ميكيافيللي (د.ت/2004) الأمير بأن يستثمر في الفنون والمهرجانات والمعارض والمناسبات المختلفة لإلهاء شعبه. وضرورة اهتمامه بالطوائف والأقليات التي تشكل المدينة وإكرامه لهم، مع تأكيده على أن يؤدي هذا المذهب إلى التقليل من شأن الحاكم في عين رعيته.

وينظر ميكيافيللي (د.ت/2004) إلى الأخطار الخارجية على أنها خطرا على الأمير نفسه لأنها تهدف إلى سحق الطبقة الحاكمة ومن ثمة إخضاع الرعية، ولذلك يرى أن الأمير المحصن بحب شعبه داخل بمدينة قوية لا يمكن أن يهاجم. والأمر نفسه إذا قام الأمير السيطرة على بلاد أخرى أي أن ينال حب الناس، لأن قوة الجيش لا تكفي.

نخلص إلى أن أفكار ميكيافيللي شمولية تسلطية، ترجح مصلحة الحاكم على حساب مصلحة الشعب. وتظهر هذه الأفكار على أنها من مصلحة الرعية، باعتبار أن الحاكم مسؤولا على مصالح رعيته.

لقد شكلت أفكار ميكيافيلي توجها جديدا أكثر صريحا لممارسة السياسة، حتى أصبحت كلمة ميكيافيللي تشحن كل ممارسة تهدف إلى تحقيق الغاية بشتى الطرق. وأصبحت جل الأنظمة السياسية في العالم خصوصا منها أنظمة الدول العظمى تنتهج أساليب كتاب الأمير. لقد أصبحت السياسة اليوم كلمة مرادفة للميكيافيلية. وبهذه الشحنة أصبح كل ما هو سياسي بعيدا عن القيم الأخلاقية الرشيدة.

يشير بن علي (2018) إلى أن ميكيافيللي قد تجاوز بنظريته الطرح السياسي اليوناني، وتجاوز أيضا الخطاب السياسي الوسطوي، ليستقر على لغة الواقع لا غير. يشير الباحث إلى أن ميكيافيللي في تحليله لتاريخ العلاقة بين الحاكم والمحكوم، اعتمادا على أسلوب الاستقراء التجريبي وتقديمه لأفكاره في ضوء نتائج مقارنة الأحداث التاريخية الحاسمة لم يعتمد على أرضية فلسفية لنقل تصوره عن الدولة، ولم يهتم بأصل تكون الدولة بل اهتم أساسا بطرق المحافظة عليها قائمة وقوية من خلال قراءة التاريخ و فهم مسببات ضعف الدول و عوامل استمراريتها.

5- **خاتمة:**

لقد ارتكزت فلسفة سقراط وأفلاطون على المنظور الأبوي، الذي يتصور أن علاقة الحاكم بالمحكوم ينبغي أن تحاكي علاقة الأب بأبنائه. والسيد بعبده، والعقل بسائر الجسد. مع الإشارة إلى أن سقراط قد رافع في محاوراته من أجل مبدأ المساواة بين الأفراد قائلا باستحباب أن تكون جمهورية ملونة تعامل جميع الأفراد بالمساواة حتى وإن كانوا غير متساوون، والإشارة كذلك إلى أن أفلاطون قد رافع من أجل حياة الخير التي يتغلب فيها الإنسان على غروره الداخلي ويمتثل لنظام الجماعة الذي يتوقف على اعتمادية الناس على بعضهم البعض في معيشة حياتهم، هذه الاعتمادية التي يتوقف عليها المجتمع وتتوقف عليها الحياة، قائلا بوجوب أن يكون الحاكم ذو علاقة وثيقة بالفلسفة حتى يتحلى بالحكمة. ويظهر من خلال كتاب المحاورات أن فلسفتي كل من سقراط وأفلاطون قد انطلقت في تنظيرها لعلاقة الحاكم بالمحكوم من مجموعة من المفاهيم تمثلت في: العدالة، المدينة السعيدة، دستور المدينة، الفضائل، المثل، الحكومات الدنيا والحكومة الكاملة. أما أرسطو فيعطي أهمية بالغة للتوافق الذي ينبغي أن يحصل بين الرأس والجسم، هذا التوافق الذي يحقق سلامة البنية ووحدة المصلحة والمنفعة. منطلقا من مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي: الأسرة، الدولة، المواطن، العدالة، المجتمع المدني، السياسة، النظام السياسي، الحاكم، السيد والعبد. وهي المفاهيم التي تعطي التصور المقاصدي للفيلسوف في تنظيره لعلاقة الحاكم بالمحكوم. كما قدم نيكولا ميكيافيللي أفكارا شمولية تسلطية، ترجح مصلحة الحاكم على حساب مصلحة الشعب.

المصادر والمراجع:

أولا باللغة العربية

1. أبو حامد، حسام.(2015-03-01). *" وجه آخر للسياسة عند أرسطو"*. العربي الجديد. https://www.alaraby.co.
2. أفلاطون. (2017). *جمهورية أفلاطون*.(ترجمة حنا خباز) . مؤسسة هنداوي. القاهرة (د.ت)
3. أرسطو. (1957). *السياسات*.(ترجمة أوغسطينس بربارة) . اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية. بيروت (د.ت)
4. المنياوي، أحمد.(2010). جمهورية أفلاطون: *المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة*. دار الكتاب العربي. حلب.
5. بن علي، محمد .(جوان 2018). *"الفكر السياسي و حدود العلاقة بين السياسي الإيطيقي: قراءة في المتن السياسي عند ميكيافيلي"*. مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية: المجلد 9 (العدد 01) . ص 183-210.

6. بلحنافي، جوهر .(جوان 2018)." *إشكالية نشأة حقوق الإنسان بين الفكر اليوناني و الهلستيني"* . مجلة مقاربات: المجلد 5 (العدد 2) .ص 66-75.
7. توفيق، محمد زكرياء .(2012-04-27). *" قصة الأخلاق عند سقراط"*. ديوان العرب. http://www.diwanalarab.com
8. حميد محسن، حاتم .(2016-03-30).*"مساهمات أفلاطون الأصلية في الفلسفة السياسية"*. شبكة النبأ https://annabaa.org
9. صاري، رشيدة .(جانفي 2018). *"فكرة المجتمع المدني عند أرسطو"* . مجلة أبعاد: (العدد 05) . ص29-35.
10. كنول، مانويل. *برنامج خارج النص*، (25-10-2020). قناة الجزيرة الوثائقية.
11. مكيافيللي، نيقولا . (2004). *كتاب الأمير*. (ترجمة أكرم مؤمن) . مكتبة ابن سينا (د.ت)

ثانيا باللغة الاجنبية

12. Bertrand, J. (2000*). Le citoyen des cités platoniciennes*. Cahiers du Centre Gustave Glotz, (11), 37-55.
13. Bezvengui , A. (1989). *Homme de bien et bon citoyen chez Aristote*. Mélanges Pierre Lévêque. Tome 3: Anthropologie et société, (404), 07-19.
14. Sulek , M. (2010, Janvier). *Civil Society Theory: Aristotle*. Researchgate.https://www.researchgate.net/publication/271212659_Civil_Society_Theory_Aristotle
15. Zarri, J.(2012, Décembre 16). *Aristotle's Définitionof Citizen, State,* Constitution,&Gouvernement.*Scholardarity.https://www.scholardarity.com/?page_id=2564*